

الصراع داخل حركة الانتصار من أجل الحريات
الديمقراطية (من الأزمة الإيديولوجية إلى أزمة القيادة،
1946-1954)

عبد الصمد عصماني
جامعة باتنة 1

Abdessamed-prhistoire@outlook.com

تاريخ الإرسال: 2019/01/14؛ تاريخ القبول: 2019/03/17

**Conflict in the movement for the triumph of democratic
freedom (From an ideological crisis to a crisis of
leadership, 1946-1954)**

Abstract: This study seeks to address a decisive phase in the history of the Algerian national movement in general and the independence movement in particular. This is the struggle in which a group of activists entered since 1946, which was referred to by researchers as crises of the movement for the triumph of democratic freedom. The summit and the base of the pyramid of struggle, the group turned around the summit and was loyal and called "Messalian", but the members remained in two groups in the name of the Central Committee and the second neutral later organized under the name of the National Liberation Front (FLN).

Keywords: the mouvement for the triumph of democratic freedom; Messalian; Central committee; Messali Hadj; Crises.

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى معالجة مرحلة حاسمة من تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية عامة، والتيار الاستقلالي خاصة، وهو ذلك الصراع الذي دخل فيه مجموعة من المناضلين منذ سنة 1946، والذي اصطلح عليه عند الباحثين بأزمات حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية، حيث شكل هذا الصراع شرخا بين القمة وقاعدة الهرم النضالي فمجموعة التفت حول القمة وكانت تكن لها الوفاء والولاء وسميت بالمصالية، أما بقيت الأعضاء فاصطفوا في مجموعتين واحدة باسم اللجنة المركزية والثانية محايدة انتظمت فيما بعد تحت اسم جبهة التحرير الوطني.

الكلمات المفتاحية: حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية؛ المصاليين؛ المركزيين؛ الأزمة؛ مصالي الحاج.

المقدمة:

إنّ الأحداث التي عرفها حزب الشعب الجزائري - حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية - ما بين سنوات 1946 - 1954 في إطار الصراع بين المصاليين والمركزيين، مازالت إلى يومنا هذا محل نقاش وتباين في الدراسات التاريخية الأكاديمية.

ولعل اختلاف الكتابات التاريخية حول هذه الأزمات، مرجعه إلى تباين منطلقات وتفسيرات معالجة هذا الصراع الذي أحدث شرخا بين قمة وقاعدة الهرم النضالي. ومما لا شك فيه أنّ الدارس لهذا الموضوع سيجد نفسه في دوامة من المنطلقات والتفسيرات المتضاربة، حول تفسير أنّ الأزمة كان منطلقها إيديولوجي، راجع إلى ضعف التكوين الإيديولوجي بين المناضلين، أم أنها كانت أزمة قيادة حول من يقود الحزب؟ مصالي الحاج صاحب الشرعية المطلقة الذي كفلته الأقدمية النضالية داخل الحزب، أم قيادة جماعية رفضت تفويض السلطات الكاملة داخل الحزب لشخصية مصالي الحاج، أم أن

هذه الأزمات كانت نتيجة الاختلاف حول طرق النضال، هل متابعة الطريق السلمي؟ أم اقتحام الطريق الثوري؟

ومن هذا المنطلق حاولنا من خلال ورقتنا البحثية الاجابة على هذه الإشكالية، وذلك بالعودة الى جذور الصراع بين الطرفين التي تعود إلى فترة انتهاء الحرب العالمية الثانية، والمواقف المتباينة بين المناضلين في عدة قضايا شهدتها هذه الفترة، من المشاركة في الانتخابات إلى القضية البربرية إلى اكتشاف المنظمة الخاصة وانفجار الحزب سنة 1953.

- أزمت حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية:

إنّ الصدمة التي ابتلي بها الشعب الجزائري بعد نهاية الحرب العالمية الثانية من جراء تعرضه لمجازر منظمة ارتكبتها حقه في الثامن من ماي 1945، وهو يحتفل إلى جانب فرنسا والحلفاء بنشوة الانتصار على دول المحور، قد قدمت دروسا عظيمة للطبقة السياسية الجزائرية وبالأخص الاتجاه الاستقلالي، فمنذ هذه الفترة ظهر خلاف وصراع بين مناضلي وأنصار هذا الاتجاه عرف لدى الباحثين بأزمة حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية، حيث شكل هذا الصراع شرخا بين القمة وقاعدة الهرم النضالي فمجموعة التفت حول القمة و كانت تكن لها الوفاء و الولاء وسميت بالمصالية، أما بقيت الأعضاء فاصطفوا في مجموعتين واحدة باسم اللجنة المركزية والثانية محايدة انتظمت فيما بعد تحت اسم جبهة التحرير الوطني.(أحمد مريوش. 2013: 388)

● مشاركة الحركة في الانتخابات :

في جو ملأه الحذر وعدم الطمأنينة بعد مجازر 8 ماي 1945، لاحت بوادر عهد عمل سياسي، أعدت له فرنسا العدة، ورسمت خطوطه العريضة عساها تفلح في استيعاب ما يمكن استيعابه من قوى وطنية حية، و جعلها تدور في فلكها، وذلك بواسطة الإجراءات التي اتخذتها لتهدئة الأوضاع في الجزائر، كإطلاق سراح المعتقلين السياسيين و

توسيع دائرة الانتخابات بالنسبة للأهالي، وإعداد مشروع ما عرف بقانون الجزائر الأساسي. (عمار هلال، الحركة، 1995: 81)

بعد إصدار قرار العفو من قبل السلطات الاستعمارية في 16 مارس 1946، أطلق سراح المساجين والسياسيين المعتقلين من مناصلي ورؤساء الأحزاب السياسية الجزائرية، فإذا كان فرحات عباس قد أصبح طليقا بعد هذا القرار، وأسس حزبه الجديد "الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري". فان مصالي الحاج لم يتم الإفراج عنه إلا في 20 جوان 1946، ولم يتمكن من الوصول إلى بوزريعة بالجزائر العاصمة إلا يوم 13 أكتوبر 1946. (عمار بوحوش، 2015: 303)، وقد وجد مصالي الحاج نفسه في حركة توسعت وتغيرت معالمها، بعد غياب دام 9 سنوات بسبب السجن والنفي، مما صعب عليه التكيف مع الأفكار الجديدة، فكان همه الوحيد في البداية هو معرفة الرجال الجدد داخل الحزب، من المثقفين وصغار البرجوازيين (محامين، أطباء، أساتذة) والقضايا المطروحة للنقاش داخل الحزب. Benjamin Stora, 1998: 20)

وكانت القضية المطروحة للنقاش، آنذاك هي مسألة المشاركة منعدمها في انتخاب الجمعية التشريعية الفرنسية، (Mohamed Teguia, 1988: 78) ذلك أن الدستور الجديد منح المسلمين 15 مقعدا ضمن الفئة الانتخابية من الدرجة الثانية بعد أن كان لهم 13 مقعدا في المجلس السابق، فهل ينبغي المشاركة في هذه الانتخابات أم لا؟ ذلك هو السؤال المطروح على اللجنة المركزية المجتمعة في أكتوبر 1946 للمرة الأولى بحضور زعيمها مصالي الحاج. (بن يوسف بن خدة، 2012: 161)

خلال الاجتماع برز رأيان متباينان تماما، رأي دعا إلى المشاركة، وتبناه مصالي وأتباعه، و رأي ثاني تبناه السيد لحول، الذي دعا إلى مقاطعة الانتخابات و إنشاء تنظيم شبه عسكري ، وبعد نقاش طويل، لم يتمكن مصالي إلا بصعوبة كبيرة من إقناع الجناح المضاد له بتبني فكرته بالمشاركة في الانتخابات، وهي أول مرة يجد فيها مصالي نفسه

أمام كتلة من الشبان الجزائريين، ومهما كان، وحتى وإن استطاع مصالي تمرير فكرته، (عمار هلال، 1995: 82) فإنّ معارضيهما الأساسيين، الدكتور الأمين دباغين، وحسين لحول، عمر أوصديق والطبيب بولحروف، (عمار بوحوش، 2013: 83) يبدو أنهم انصرفوا وهم غير مقتنعين بالموقف النهائي الذي تبناه الاجتماع، تحت تأثير مصالي، حتى وإن كان هذا الأخير قد وعد أن يكون العمل المسلح من أولويات الحزب وأنه سيأخذ حصة الأسد من نشاط الحزب. (عمار هلال، 1995: 83)

اعتبر اجتماع اللجنة المركزية مهما بالنسبة لمصالي الحاج، خاصة أنه يعتبر الاجتماع الأول بعد اعتقاله المتكررة أثناء الحرب العالمية الثانية، كما أن الانتخاب الذي خرج به سمح لحزب الشعب الجزائري المشاركة في الانتخابات التشريعية الفرنسية، ومن ثم التعريف بالحزب في المسرح السياسي، وعدم ترك المجال للأحزاب الأخرى، الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري *UDMA* / والحزب الشيوعي الجزائري P.C.A - (Djanina Messali Benkelfet, 2013: 97)

تقرر وضع قوائم مرشحي حزب الشعب، إلا أن السلطات الاستعمارية رفضت بدعوى أنّ هذا الأخير قد حل منذ سنة 1939، فاستدعى الأمر تقديم قائمة المرشحين نفسها، باسم حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية *MTLD*، و هكذا ولدت هذه الحركة في نوفمبر 1946. (بن يوسف بن خدة، 2012: 72) وبعد حملة انتخابية قصيرة استطاع الحزب أن يحصل على 5 مقاعد في الانتخابات التشريعية أي 18/ من أصوات الناخبين المشاركين (المنتخبون هم أحمد مزغنة، محمد خيضر، الأمين دباغين، مسعود بوقادوم و جمال دردور). (Benjamin Stora, 1998: 20). والمشكل هنا أنه وقع انقسام آخر في الحزب، فهناك من دافع عن فكرة مشاركة النواب الخمسة في جلسات البرلمان الفرنسي و الدفاع عن القضية الجزائرية أمام الرأي العام الفرنسي، وهناك من اعترض على المشاركة في البرلمان لأنه

يخدم مصلحة فرنسا وليس مصلحة الجزائر. (عبد القادر جيلالي بلوفا، 2011: 24)

وتجدر الإشارة هنا، أنمن الذين اعترضوا على سياسة مصالي الحاج البرلمانية، عمار عميش الذي شن في بداية فيفري 1947، حملة ضد مصالي الحاج، لأن هذا الأخير في رأيه تخلى عن بعض مبادئ الحزب، وهذا ما صاعه في رسالة موجهة للجزائريين بفرنسا، والتي خاطب فيها مصالي الحاج قائلا: " لقد حررناك من الفتنة والتعصب، وأنت تذهب الآن بسياستك الى خطر أكبر، دعك من الخرافات، وعد الى الواقع"، ولذلك بدأ عمار عميش يمهد لإنشاء حزب جديد لمحاربة فكرة المشاركة في الانتخابات (Benjamin Stora, 1998: 203)،(محمد عباس، 2012: 41 - 56).

في هذه المرحلة الحاسمة من حياة الحزب تقرر أن تعقد ح.ا.ح. د.م.ت.ل.د. مؤتمرها الأول يوم 15 فيفري 1947 و تخرج الحركة بشيء موحد، لكن النتيجة كانت شيئا آخر، و لم يتمكن مصالي من تحقيق هدفه و هو إنشاء حزب موحد يشتغل في إطار الشرعية القانونية فقط، بل تجادل المؤتمرون حول أساليب الكفاح: هل العودة إلى السرية مسألة ضرورية أم لا ؟ و ذلك على ضوء التجربة المريرة التي تعرضت لها حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية في الانتخابات التشريعية، وانصبت المناقشات على دراسة مسألة الكفاح المسلح من شتى جوانبها وبالنظر إلى تداعياتها المرتقبة (عمار بوحوش، 2015: 305). ثم تدخل حسين لحوّل ليقدّم للمؤتمر تقريرا ألمع فيه، باسم القيادة، إلى الاحتفاظ بالتنظيم الأم: حزب الشعب الجزائري تحت غطاء قانوني هو حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية، وتأسيس المنظمة الخاصة (O.S) من أجل التحضير للكفاح المسلح. (Mohamed Tegui, 1988: 79)

رغم النتائج الظرفية التي خرج بها المؤتمر الأول للحركة، إلا أن الخلاف حول المشاركة في الانتخابات استمر إلى سنوات متوالية، ويمكن تفسير استمرارية الخلاف إلى تباين المكاسب و إخفاقات تلك

المشاركة، فقد كان الفوز في الانتخابات البلدية في أكتوبر 1947 مكسبا وحجة لدعاة العمل الشرعي العلني في حركة الانتصار في وجه المعارضين والمشككين من رفاقهم، لكن التزوير الذي رافق انتخابات الجمعية الوطنية الجزائرية في بداية عام 1948، ورافق أيضا الانتخابات الموالية في عام 1949، سرعان ما أعاد الأصوات المعارضة إلى الواجهة بسبب الكلفة المادية الباهظة للمشاركة في الانتخابات و تعرض عدد كبير من مرشحي الحركة للاعتقال والسجن والغرامات المادية التي سلطت على كل من حسين لحول والحاج محمد شرشالي من أجل منعهما من الدعاية الانتخابية. (سعاد يمينة شبوط، 2016: 136)

وتجدر الإشارة أنّ مشكلة الانتخابات بين ضرورة المشاركة من عدمها، قد أحدثت شرخا واسعا بين قادة الحركة، سرعان ما تحولت من مسألة عادية مطروحة للنقاش إلى صراع حمل في طياته اختلافات شديدة في الرؤى السياسية، كانت أسبابها الرئيسية ترتبط بالتعصب السياسي، الذي يمكن اعتباره سبب مباشرا في أزمات الحزب.

● أزمة في القيادة "مشكلة الأمين دباغين":

يعود الخلاف بين الأمين دباغين وبعض أعضاء قيادة الحركة الوطنية وعلى رأسهم مصالي الحاج شخصيا إلى ندوة الإطارات التي انعقدت في شهر ديسمبر 1946 بعد بروز الخلاف حول المسألة الانتخابية، إلا أن الموقف سيتبلور بوضوح ليصبح أكثر تعصبا و صلابة بعد المؤتمر الأول (فيفري 1947) فالسياسة الجديدة التي حاول بعض القادة فرضها كمنهج عمل داخل الحركة تسببت بشكل مباشر في قيام المواجهة بين هيئة القيادة وعلى رأسها مصالي الحاج و الدكتور الأمين دباغين الأمر الذي دفع به إلى الابتعاد بشكل رسمي عن الحركة وانقطع تماما عن حضور جلساتها والمشاركة في نشاطات القيادة. (سعاد يمينة شبوط، 2015: 29)

نتج عن هذا الخلاف ظهور جناحان داخل حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية، الأول راديكالي بزعامة دباغين المدعم من بعض مناضلي الحزب، والثاني بزعامة مصالي الحاج الذي تكتلت حوله جماعة العاصمة، ومن هذا المنطلق شرع محمد الأمين دباغين في محاولات نشيطة للحصول على الأسلحة و المال من بعض الدول العربية، وخاصة من الجامعة العربية للشروع في العمل الثوري وهذا ابتداء من سنة 1948، على حسب ما جاء في شهادة حامد رواجية (محمد عباس، 2012: 281 - 297)، الذي يقول أن نشاطات دباغين كالت بالنجاح إلا أنه عندما عرض المشروع على قيادة الحزب أبدى أغلب الأعضاء تحفظهم فجمد إلى أجل غير مسمى. (ابراهيم لونيبي، 2013: 20)

ومما لا شك فيه أن سبب الخلاف كان جوهريا، حيث شكل إحدى دعائم الحركة إذ أنه تعلق ببرنامجها ومبادئها ومطالبها الأمر الذي اعتبره دباغين انحرافا حقيقيا وخطيرا (سعاد يمينة شبوط، 2015: 30)، مما دفعه في إحدى دورات اللجنة المركزية لسنة 1949 إلى طرح سؤال جوهرى على أعضائها : هل نحن نعمل للثورة أم لمجرد التوعية الوطنية ؟

فإذا كان الحزب يعمل للتوعية فإن نتائج الانتخابات تبين أنه قد حقق هدفه، إذ أصبح الشعب كله، وطنيا، وما علينا إلا أن نهئى أنفسنا وبيدع كل منا صاحبه، أما إذا كانت التوعية الوطنية مجرد مرحلة للعمل الجدي وهو الثورة. فإن الطريق الذي نسلكه الآن لا يقودنا إلى الهدف المنشود، وإذا كنا حريصين على الثورة، يجب علينا أن نعيد النظر في خطة العمل وفي المسؤولين على حد سواء، لنفسح المجال لرجال تربوا وتدرّبوا على العمل الثوري فأصبحوا بذلك أكثر استعدادا لقيادة المرحلة الجديدة، من مسؤولين-مثلنا - درجوا على العمل السياسي وسكنوا إليه (محمد عباس، 2012: 286 - 287).

لعل الكلام الذي جاء به دباغين يؤكد الانحراف الظرفي الذي سلكه تيار الشرعية بعد أزمة الانتخابات، التي بينت نوايا فرنسا، ما جعل

دباغين يقدم نقدا قاسيا للتيار الشرعي داخل الحزب وعلى رأسه مصالي الحاج، بل صعد من حدة انتقاداته عندما اتهم تيار الشرعية بأنه يقوم باستغلال المنظمة الخاصة لخدمة أهدافه ومصالحه بدلا من خدمة الهدف الثوري.

إنّ ما يمكن أن نستنتجه حول طبيعة هذه الأزمة وتداعياتها أنها بينت بشكل واضح أزمة القيادة وأزمة الثقة التي عانى منها الحزب منذ مؤتمره الأول، بين جماعة من المناضلين القدماء بزعامة مصالي الحاج وأحمد مزغنة ومولاي مرباح من جهة، وجماعة من المثقفين الشباب الذين تمكنوا من الالتحاق بالحزب بكل قوة والوصول إلى مراكز قيادية، على رأسهم الأمين دباغين الذي حاول أن ينزع الثقة من زعيم الحزب مصالي الحاج وظهر ذلك من خلال الاتهامات المتبادلة بين الطرفين والتي أفضت إلى قيام دباغين بتقديم استقالته من الحزب، إلا أن قيادة الحزب أعلنت أنه عزل من الحزب خلال مؤتمر زدين لعدم قيامه بالوظائف الموكلة إليه. (ابراهيم لوني، 2013: 22)

وفي وقت كان من المفروض على قيادة الحزب الشروع الجدي في البحث لإيجاد حلول جذرية لهذه الأزمة التي عرفت في أدبيات الحركة الوطنية بأزمة دباغين، قامت بالمزج بينها وبين شق آخر من أزمة شهدتها سنة 1949 عرفت بالأزمة البربرية، وفي هذا السياق تشير بعض المصادر أن قيادة الحزب استغلت هذه الأزمة لإقصاء أنصار محمد الأمين دباغين (أنظر التعليق رقم 1) من صفوف وقيادة الحزب. (سعاد يمينة شبوط، 2015، ص 31)

لقد شكلت هذه الأزمة منعرجا حاسما بالنسبة لتيار الشرعية، حيث ولدت أزمة الثقة بين المناضلين داخل الحزب، وبين مصالي الحاج والمركزيين والتي ستؤدي إلى انفجار الحزب وخروج التيار الثوري من رحم الأزمة سنة 1954.

• الأزمة البربرية:

تعتبر الأزمة البربرية التي عرفتها قيادة حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية، بل وعرّفها الشعب الجزائري، من أخطر الأزمات السياسية والسوسيوثقافية التي مست قضية الهوية الجزائرية، وعليه قبل أن نخوض في حيثيات الأزمة علينا أن نسوق ملاحظة أساسية تفرضها علينا الدراسة، خاصة إذا ما تعلق الأمر بقضية الهوية الجزائرية، وتخص بالدرجة الأولى الإيديولوجية الاستعمارية التي كانت تسعى إلى تفتيت وتمزيق وحدة الشعب الجزائري ومازالت إلى يومنا هذا عن طريق ما يعرف باسم " السياسة القبائلية " .

ظهر البربريزم في باريس عام 1948 (يحي بوعزيز، 2009: 12)، وقد أوجده الامبريالية الاستعمارية غداة الاحتلال، حيث تعود الأزمة البربرية في سياقها التاريخي إلى الأربعينات من القرن العشرين، بل هي أبعد من ذلك إلى السنوات الأولى للاحتلال، ويذهب محمد حربي على أن الركائز الأساسية التي قامت عليها هذه السياسة، الاعتماد على التعارض الموجود بين العربي "المستبد" والبربري "الديمقراطي" الذي بنتها الإيديولوجية الاستعمارية. (محمد حربي، 1994: 125)

ويرجع البعض أسباب ظهور هذه الأزمة إلى انتخاب رشيد علي يحيى لقيادة فيدرالية الحركة بفرنسا خلال مؤتمرها الذي انعقد في شهر نوفمبر 1948، بدعم من واعلي بناي وعمر ولد حمودة وهما من أبرز زعماء الدعوة البربرية، حيث قاما بتقديم أطروحات حول الهوية وطبيعة الدولة الجزائرية. (سعاد يمينة شبوط، 2015: 32)

ويرجع مصالي الحاج سبب تطور البربريزم لتكتل بودة والأمين لأنهما كانا حسبه لا يترددان في إشعال النيران بأي وقود كان، ورفعوا إلى مستوى قيادة الحزب دعاة البربرية المشهورين ليضربا خصومهما، ويقصد مصالي بذلك، عمر ولد حمودة، واعلي

بناي، أو عمر أو صديق، والسعيد أبوزار، الذين احتلوا المناصب القيادية في الحزب. (يحي بوعزيز، 2009: 12)

وفي هذا السياق، ويذهب الدكتور رابح بلعيد إلى أن السؤال الذي ينبغي طرحه حول قضية الباعث الحقيقي الذي جعل الدكتور لمين دباغين يدعم قيادة الحزب بالعناصر البربرية، بقوله، وهل كان الباعث على اتخاذ هذا القرار الخطير رغبته في دعم مركزه داخل حزب الشعب، أم كانت جهوده المخلصة لمنع الإدارة الاستعمارية من أن تستغل لأغراضها المشاعر المخالفة التي تضمها العناصر البربرية ضد اللغة والثقافة العربية في الجزائر؟

ويجب قائلا، ومهما كان الباعث الحقيقي لدى الدكتور لمين دباغين، فإنه ارتكب إثما سياسيا خطيرا لا يغتفر ضد حزب الشعب، وضد الشعب الجزائري نفسه حين حشد قيادة الحزب دون تمييز بالعناصر البربرية. (رابح بلعيد، 2015: 86)

في حين يرجع المناضل مبروك بلحسين الذي لعب دورا في تفجير الأزمة الأسباب، إلى إحساس بعض المناضلين بالإحباط الثقافي والتاريخي الناجم عن تركيز الحزب في أدبياته على الجزائر ما بعد الفتح الإسلامي وتجاهله للعصور السابقة، بالإضافة إلى مقولات الحزب الداعية إلى الارتباط بالجامعة العربية والاهتمام المتزايد بأمينها العام عبد الرحمان عزام، وهذا الموقف بحسبه كان يزعج الطلبة المنتمين إلى منطقة القبائل. (ابراهيم لونيبي، 2013: 24)

أما بن يوسف بن خدة فقد حدد أسباب هذه الأزمة في منحا مغاير تماما لما ذكره بلحسين، وقد جمع هذه الأسباب في النقاط التالية :

تأثير الحزب بالشيوعيون نظرياتها الخاصة بالأمة الجزائرية التي تقول عنها أنها أمة في طور التكوين.

تأثر هذه العناصر بالأفكار الماركسية وبال دستور السوفياتي الذي يعترف ببحقو القوميات.

التأثر الذي خلقها للاستعمار فيمنطقة القبائل لفعال للتنصير، وقوة هجرة سكان هذه المنطقة إلى فرنسا.

انتشار الفكرة بشكل خاص في أولئك الذين تكونوا فقط باللغة الفرنسية، ولم يكن لهم أي احتكاك باللغة العربية والإسلام في الزوايا وغيرها عندما كانوا صغار.

النكبة التي منيت بها فلسطين وخيانة العرب لها. (بن يوسف بن خدة، 2012: 170 - 172)

بدأت المجموعة البربرية تثبت دعابتها بين العمال المهاجرين بفرنسا، وفي الجزائر بسعيهم إلى كسب أتباع بين طلبة الجزائر العاصمة، ومناضلي القبائل ووهران بدعم من الحزبين الشيوعي الجزائري والفرنسي، (محفوظ قداش، 2012: 1086) وما زاد من تقاوم الأزمة هو شروع اليساريين في العمل من أجل إنشاء شعبية للبربرية، بعدما أقر أعضاء اللجنة الفدرالية بأغلبية 28 صوتا من جملة 32 صوتا استعمال القوة ضد اللجنة المركزية للحزب ورفض أية فكرة لجمع التبرعات للفلسطينيين، وذلك بالرغم من قرار الحزب بمساعدة الفلسطينيين.

وفي شهر أبريل 1949 جاء رد الفعل من قيادة الحزب، بعد حجز رسالة لمناضل سجين، يتحدث فيها واعلي بناي عن ضرورة إنشاء حزب جديد، الحزب الشعبي القبائلي (PPK)، (محفوظ قداش، 2012: 1086)، حيث قررت القيادة عزل قادة الحركة البربرية، وإبعادهم عن اللجنة المركزية للحزب، ولم يسلم من هذا التطهير إلا آيت أحمد الذي دافع مصالي الحاج عن بقائه في اللجنة المركزية، (عمار بوحوش، 2015: 311) كما أنه كان مطلوباً من قبل الشرطة، (محفوظ قداش، 2012: 1087) لكن تقرر إبعاده من رئاسة المنظمة السرية للحزب وحل بن بلة محله في ذلك المنصب في شهر ديسمبر 1949، وفي حين قامت قيادة الحزب بتعيين ثلاث شخصيات وطنية، كلهم يتكلمون القبائلية، على رأس فدرالية الحزب بفرنسا وطلبت من السادة

: راجف بلقاسم، سعدي صادق، وشوقي مصطفى، أن يقوموا بإعادة تنظيم الخلايا بفرنسا، كما قام كريم بلقاسم من جهته بالقضاء على مفتعلي الحركة البربرية وعلى رأسهم " رشيد علي يحيى " .

وخلال الفترة نفسها تم إبعاد الدكتور الأمين دباغين من الحزب يوم 02 ديسمبر 1949، وذلك بدعوى أنه غير منضبط، ولم يدفع المكافأة المالية التي يحصل عليها بصفته نائب البرلمان الفرنسي للحزب، ولكن سبب الطرد يرجع في الأساس إلى وجود أنصار البربرية في الجناح الذي يتزعمه الأمين دباغين، (عمار بوحوش، 2015: 311) وهذا ما يؤكد قول مصالي الحاج :

" ... وبفضل تكتل أحمد بودة و محمد الأمين دباغين نفذ البربريزم كبيرهم وصغيرهم إلى جسم الحزب وتسربوا فيه كالجرثومة داخل الجسد الضعيف، وكانوا ينتقلون بسهولة ويسر، وذهبوا إلى فرنساليزرعوا ذلك الفيروس... " . (يحيى بوعزيز، 2009: 13)

إنّ الاتجاه الذي اتخذه رئيس الحزب لمعالجة الأزمة البربرية يؤكد لنا دمج هذه الأزمة مع مشكلة الأمين دباغين، ومن هنا نستنتج أن من بين الأسباب الأساسية التي فجرت هذه الأزمة والأزمات التي تلتها هو التعصب السياسي، الذي أدى إلى التكتلات الأيديولوجية داخل الحزب.

يمكن القول أن مصالي الحاج استغل الأزمة البربرية من أجل تصفية بعض العناصر التي أصبحت تشكل خطرا على مستقبله القيادي وانفراده بزعامة الحزب، كما يمكن القول أن الأزمة البربرية أكدت ضعف التكوين الأيديولوجي لدى المناضلين، وهذا ما يؤكد الأستاذ محمد العربي الزبيري بقوله أن القيادات الحزب على جميع المستويات اكتفت باجترار بعض المبادئ و الأهداف دون اللجوء من حين لآخر إلى عمليات الإثراء التي تأخذ بعين الاعتبار تطور واقع المجتمع وإمكانية العمل من أجل تحسينه. (ابراهيم لونيبي، 2013: 27)

ومن جهة أخرى فإنّ أزمة 1949 قد قضت على آمال رؤية الوطنية الراديكالية تتطور بشكل مستقل عن العقيدة الدينية، والتي دعمتها

الإيديولوجية الاستعمارية، إن القضاء على هذا الجناح حسب محمد حربي قد ترك المجال بحرية داخل الحزب لاستقطاب تيارين: التيار الشرعي والتيار الثوري، وقد زادت الخلافات بين هذين الاتجاهين مما جعل الحزب ينقسم في جويلية 1954، الكتلة الأولى تشكلت من أغلب أعضاء اللجنة المركزية وأطلق عليهم بالمركزيين، أما الكتلة الثانية فقد تشكلت من غالبية الحزب وهي الجماعة التي التفت حول رئيس الحزب مصالي الحاج وأطلق عليهم بالمصاليين. (Ouerdane Amar, 1987: 45)

● اكتشاف المنظمة الخاصة L'OS:

عندما كشفت السلطات الاستعمارية المنظمة الخاصة في شهر مارس 1950، وألقت القبض على أغلب مناضليها، لم يفكر حزب حركة الانتصار في تدعيمها بعناصر جديدة لتعويض المناضلين، الذين ألقى عليهم القبض، وإنما اتخذ قرارا رسميا يقضي بحل المنظمة نهائيا.

لم يكتف الحزب بذلك، وإنما سلك ابتداء من سنة 1951 اتجاهات اصلاحية تمثلت في الانتخابات (حسن بومالي، 1995: 196)، والتحالف مع بقية الأحزاب الجزائرية، بقصد خلق جبهة موحدة للمشاركة في الانتخابات التشريعية، التي تجري يوم 17 جوان 1951. (محفوظ قداش، 2002: 135)

وكان لهذه الاجراءات نتائج سلبية وشعور بالجفاء بين زعيم الحزب مصالي الحاج وبين الشبان الذين بذلوا الكثير في سبيل اعداد ذلك الجيش من المدربين، وتلك الخطط التي تقرر البث في تحضيرها (سعاد يمينة شبوط، 2015: 35)، وبلغ بهم الرفض الى درجة أن صاروا يطالبون بإلغاء قرار حل المنظمة الخاصة، إلا أن الحزب كان رده قاسيا، بحيث توعد بتقديم لمجلس التأديب كل من يثير هذا الموضوع مرة ثانية كما سوف يطرد من صفوف الحزب نهائيا، بالإضافة إلى حث الجميع على عدم الاتصال بالمناضلين الفارين إلى الجبال والوادي من المنظمة الخاصة. (حسن بومالي، 1995: 196)

● مؤتمر أفريل 1953 وتكريس القطيعة:

لقد وصل الحزب إلى حد الثمالة، بسبب الأزمات الكثيرة التي توالى عليها منذ سنة 1946، مما جعل قواعده بكاملها تطالب بضرورة عقد مؤتمر لحل المشاكل العالقة التي يتخبط فيها الحزب.

عقد المؤتمر أيام 4 و5 و6 من شهر أفريل 1953، وذلك بصفة شبه سرية بمقر الحركة بساحة شارتر "Charter" (سعاد يمينة شبوط، 2015: 37 - 38)، في جو مشحون بالتوتر وانعدام الثقة، بسبب الاختلافات في رؤى ومشكلة اكتشاف المنظمة الخاصة، وموقف القيادة السلبي من مناضليها، بالإضافة إلى المواقف والتوجهات التي سبقت انعقاد المؤتمر الثاني للحزب، بين مصالي الحاج وأعضاء اللجنة المركزية. (ابراهيم لونيبي، 1999: 107)

وحسب شهادة عبد الرحمان كيوان، فرغم وجود مصالي الحاج بالمنفى في مدينة نيور الفرنسية، كانت قيادة الحزب تشركه مشاركة وثيقة في تسيير الشؤون العامة، وفي تحضير المؤتمر، وكان الأمين العام (ابن خدة) أو أعضاء من القيادة يقومون بالاتصال به، حيث شارك مصالي في المؤتمر بتعيين ناطق باسمه هو "مولاي مرباح" الذي كلفه بتلاوة رسالة منه، وقد صادق المؤتمر على لائحة عامة تضمنت خمسة مبادئ بخصوص الدولة الجزائرية المستقلة، وبخصوص تنظيم الحزب على الصعيد الاستراتيجي.

وانتخب المؤتمر من جهة أخرى لجنة (مصالي، لحول، بن خدة، مرباح، مزغنة)، مهمتها تعيين اللجنة المركزية الجديدة، وتضم هذه الهيئة التي شكلت في بداية ماي 1953، 30 عضوا.

وتجدر الإشارة هنا، أنّ المؤتمر خلال ثلاث أيام سار في وتيرة عادية، أما الخلاف فقد ظهر بعد ذهاب الأمين العام بن خدة إلى نيور لاطلاع مصالي الحاج على قرارات اللجنة المركزية، والتي أعطت أولوية تطبيق قرارات المؤتمر للمنظمة الخاصة التي اكتشف أمرها سنة 1950، وطلب بن خدة من مصالي الحاج رأيه في قضية إعادة تشكيل

المنظمة الخاصة وأعطاه مهلة للتفكير، إلا أنّ مصالي فاجأ اللجنة المركزية أثناء دورة سبتمبر 1953، إذ كلف الناطق باسمه باطلاع اللجنة على قراره المتمثل في سحب ثقته من الأمين العام - المقترح منه - والمطالبة بالسلطة الكاملة لتصحيح مسار الحزب. (محمد عباس، 2012: 138-141).

يمكن اعتبار القرار الذي اتخذته اللجنة المركزية بخصوص أولوية إعادة تشكيل المنظمة الخاصة، وبدون العودة إلى مصالي الحاج، والذي تحول من رئيس مقرر إلى عضو في الحزب يطلب رأيه، سببا مباشرا في رفض مصالي كل قرارات اللجنة المركزية، والمطالبة بالتفويض.

ومن هذا المنطلق نستنتج بأنّ المؤتمر الثاني للحزب، أخرج عدة مسائل خلافية إلى نور بعد أن كانت تدور بين عدد محدود ومعين من مناصلي قيادة الحركة وداخل لجننتها المركزية وهو ما عجل بظهور الخلاف إلى السطح وبداية مرحلة من أخطر المراحل في تاريخ الحركة الوطنية، وظهر ذلك بالأخص في الخلاف الذي وقع بين مصالي الحاج - الغائب عن المؤتمر بفعل قرار النفي - والأمين العام الجديد بن يوسف بن خدة، إذ كشف مصالي الحاج من خلال المذكرة التي أرسلها في شهر أبريل 1953، موقفه الحقيقي من نتائج المؤتمر وقراراته، وانتقد بشدة ما أسماه بسياسة الإصلاح، التي انتهجتها القيادة الجديدة وطالب صراحة بتفويض كامل السلطات، والذي قابلته اللجنة المركزية بالرفض وعلان تنصيب بن خدة رسميا كأمين عام للحركة، وما زاد الخلاف هو ابعاد من عضوية المكتب السياسي أهم مساعدي مصالي الحاج وأقرب مقربيه، أحمد مزغنة ومولاي مرياح، واختيار كل من حسين لحول وعبد الرحمان كيوان كمساعدين للأمين العام. (محفوظ قداش، 2002: 136 - 137)

لقد أحدثت هذه الإجراءات القطيعة التامة بين مصالي الحاج و اللجنة المركزية، ويتجلى هذا الانقطاع بين طرفي النزاع من خلال عدة رسائل (أنظر التعليق رقم 2) ومواقف عبر عنها الطرفان، فقد عبر

مصالي الحاج عن تدمره من تصرفات أعضاء اللجنة المركزية للحزب الذي تحولوا - حسبه - الى الباشوات المستفيدين من امتيازات السلطات الاستعمارية وخاصة جاك شوفاليي شيخ بلدية الجزائر، مما أبعدهم عن روح الثورة - حسب تعبيره - .

ومن جهة أخرى اتهم المركزيون مصالي الحاج وأتباعه بعرقلة عمل الحزب وتناقض تصرفاته مع المبادئ الديمقراطية التي تعتبر من دعائم حزبهم، وهو الموقف الذي عبروا عنه في تقرير أعدته اللجنة المركزية بمناسبة انعقاد المؤتمر الاستثنائي للحزب بالجزائر بين 13 و16 أوت 1954، والذي جاء ردا على المؤتمر الذي عقده مصالي ومناضلو بهورنو (*Hornu*) (أنظر التعليق رقم 3) ببليكا بين 13 و15 جويلية 1954 حيث تقرر اقضاء خصوم مصالي من الحزب. (محمد بلحاج، 2015/2014: 22)

ومنذئذ يدخل النزاع بين المركزيين والمصاليين في طور حاد، عندما أفرزت الأزمة هذه الثنائية في القيادة، حيث يذهب سليمان الشيخ في تفسيره للأزمة على أنها أزمة قمة وليست أزمة قاعدة، ويؤكد ذلك بقوله " وكانت نتيجة هذه الثنائية في القيادة، أن جعلت فريقين منهما يتعارضان ويختصمان حول السلطة داخل الحزب، والحقيقة أن هذا الزعيم الكاريكاتوري المعين، من قبل الزعيم المكرس، والقاتل بأن "الحزب هو أنا"، ليس من طبيعة مختلفة عن قول المركزيين، أن الحزب هو "نحن"، لأن الفريقين عميا عن بروز قوى جديدة تمثل البديل الحقيقي، وظلا فيصمم عن الاصغاء لضرورات النضال الجديدة". (سليمان الشيخ، 2002: 75)

كما يرجع سليمان الشيخ، أسباب بروز أزمة القيادة (الثنائية في القيادة) داخل الحزب، هو التباين في التفكير بين جيلين، بين رجال الحزب القدماء الذين يتألفون من مصالي ومعاونيه المقربين، الذين ظلوا بعيدين عن شؤون الحزب، لكثرة ما سجنوا، أو أرغموا على ملازمة بيوتهم، وبين المجموعة الجديدة التي دعيت بحكم ذلك، إلى

الحلول محل هؤلاء القادة، والنيابة عنهم مدة طالت بدرجة كافية لكي يتذوقوا حب السلطة. (سليمان الشيخ، 2002: 70)

وهذا ما يؤكد فرحات عباس، بأن سبب النزاع القائم داخل الحزب سنة 1954، كان نتيجة التباين في التفكير، واختلاف أساليب ادارة الحزب، الذي كان بين اثنين، إما التسيير الجماعي، وإما السلطة المطلقة لمصالي الحاج، وقد كرس هذا الاختلاف ثلاث نزعات داخل الحزب :

النزعة الأولى : تمثلت في المناضلين المناصرين لمصالي الحاج، والتي طالبت في شهر جويلية 1954، بالرئاسة الدائمة لمصالي مدى الحياة، وتخويله جميع السلطات.

النزعة الثانية : تضم أنصار اللجنة المركزية، التي قررت أثناء اجتماع عام، انعقد في شهر أوت 1954، تعزيز مبدأ التسيير الجماعي، كما قررت نزع جميع السلطات من أيدي مصالي الحاج.

النزعة الثالثة : التفتت حول لجنة ستسمى " اللجنة الثورية للوحدة والعمل "، ضمت إطارات المنظمة الخاصة، والتي حاولت ايجاد الدواء للأزمة، بقول فرحات عباس " لقد أتى داء النزاع بدوائه، وستظهر الأيام بأن ذلك الدواء كان من أنجع الأدوية وأنفعها". (فرحات عباس، 2009: 262)

الخاتمة :

من كل هذا ما يمكن أن نستنتج في خضم الأزمات التي عرفها الحزب، أنّ الأزمة كانت موجودة كبذرة منذ تأسيس الحركة سنة 1947، ويرجع السبب الرئيسي في ضعف التكوين الإيديولوجي والتباين الفكري بين جيلين من المناضلين، الجيل القديم الذي أبعدهت السلطات الاستعمارية عن ساحة الأحداث، عن طريق النفي والسجن، وجيل جديد، استغل الفراغ الحاصل داخل الحزب، وحاول فرض أفكاره المسايرة للأحداث، فكانت النتيجة انقسام الحزب وتمزقه حول

قضية من يتزعم الحزب، هل يتزعمه مصالي الحاج، الزعيم الكاريكاتوري على حسب قول سليمان شيخ، أم اللجنة المركزية الداعية الى القيادة الجماعية.

وعلى هذا الأساس يمكن القول، بأن الأزمة انتقلت من أزمة إيديولوجية وفكرية قبل أن تتحول الى أزمة قيادة، وذلك نتيجة ضعف التكوين الايديولوجي داخل الحزب الذي ساهم في توسيع الهوة وحدثت أزمة الثقة بين الجيلين، ولنذكر في هذا السياق لتأكيد ذلك، بأن حزب الشعب الجزائري لم يعقد خلال سنوات وجوده العشر (من 1937 الى 1947) إلا مؤتمرا وطنيا واحدا (في 24 - أوت 1938، في باريس)، وكذلك فان ح.ا.ج. د. *MTLD* لم ير بعد مؤتمره التأسيسي الأول الذي انعقد في فيفري 1947، مؤتمرا ثانيا إلا في أفريل عام 1953، وهذا يشير إلى طول الفواصل وقلة تكرار المؤتمرات الوطنية للحزب، مما كان يسمح لهذا الأخير بتجديد عناصره القيادية، أو على الأقل لتغيير جزئي وتلاقح الأفكار بين الجيلين، وهكذا فإنه كان من المنتظر أن ينشأ الصراع على النفوذ بين قيادة غير قابلة للعزل، ولكنها كثيرة الغياب (بحكم كثرة دخولها السجن، أو منعها من الإقامة في المدينة) وبين قيادة فعلية حاضرة دوما وملزمة للأحداث.

التعليقات والشروح:

التعليق رقم 1: يذكر الدكتور رابح بلعيد أن شخصية محمد لمين دباغين، كانت شخصية ذات طبيعة طاغية، حتى أنه استطاع دون صعوبة أن يتولى زمام حزب الشعب في 1942، و يدير شؤونه خلال الفترة الحرجة من 1942 إلى 1946، عندما كان مصالي الحاج و أعوانه الرئيسيون في السجن، و حين أطلق سراح مصالي الحاج من منفاه و عاد إلى الجزائر (في أكتوبر 1946)، كان الدكتور لمين دباغين قد ألف فكرة القيام بالدور الأول في قيادة حزب الشعب الجزائري، لدرجة أنه فكر في خلع رئيس الحزب مصالي الحاج، وقد باشر في شن معركة سياسية ضد مصالي الحاج، وأن ما أوحى الى الدكتور دباغين أن يباشر مثل هذا العمل الخطير هو المساندة المريحة من العناصر المسماة بالبربرية.

يمكن القول أن ما جاء به الدكتور رابح بلعيد، يفسر لنا سبب المزج بين أزمة دباغين و الأزمة البربرية، هذا ما جعل رئيس الحزب يستغل الأزمة البربرية في إقصاء أنصار الدكتور دباغين، ومن هنا نستنتج أن الأزمة أخذت طابعا مزدوجا من أزمة إيديولوجية الى أزمة قيادة.(رابح بلعيد، 2015: 85 - 86) التعليق رقم 2: جاء الرد من طرف مصالي الحاج عن هذه الإجراءات بإرسال رسالة جديدة في الفاتح من جانفي عام 1954، معلنا فيها سحب ثقته من كافة أعضاء القيادة، ومجددا طلبه في الحصول على التفويض المطلق، وردا على هذه الرسالة اجتمعت اللجنة المركزية من يوم 01 الى 04 جانفي 1954، لدراسة ما جاء فيها، ثم خرجت بوثيقة تضمنت النقاط التالية : - التمسك بموقفها الرافض لطلب مصالي الحاج بمنحه سلطات مطلقة - رفضها القرار القاضي بسحب الثقة من الأمين العام للحزب - دعوة مصالي الحاج إلى عقد مؤتمر استثنائي طرح الخلاف والفصل فيه)، وقد كلف حسين لحول بنقل هذه القرارات إلى رئيس الحزب، لكن هذا الأخير رفض استقباله، وكانت تلك هي القطيعة.(عمار بوحوش، 2015: 136)

كما أن الرسالة التي أرسلها مصالي الحاج إلى المناضلين والطلبة والتجار المقيمين بفرنسا، بتاريخ 11 مارس 1954، تلخص لنا الحالة التي كان يعيشها الحزب في الظل النزاع بين مصالي الحاج واللجنة المركزية، حيث تعتبر هذه الرسالة هي الأولى التي أخرجت الأزمة من رحمها، ومست أكبر طبقة من المناضلين والطلبة والتجار بفرنسا، وما يؤكد ذلك قول مصالي الحاج: " بصفتي المسؤول الأول عن الحزب، والمسؤول أمام الله، وأمامكم، أود أن أعلمكم أنه منذ ثلاث سنوات وأنا أحارب داخل الحزب في صمت، من أجل حماية الحركة الوطنية من الانزلاق عن مبادئها الثورية، ولكن خلال هذه الفترة ظهرت سياسة التنازل والتساهل عن المبادئ، بسبب الباشوات"، ويقصد بذلك أعضاء اللجنة المركزية حسب تعبيره (Mohammed Harbi, 1981: 52).

التعليق رقم 3: جرت أشغال المؤتمر من 14 الى 16 جويلية 1954، في جو مشحون بالتوتر لمدة ثلاث أيام بدون انقطاع، ومثل قسما الحزب مندوبون كان عددهم أزيد من 300 مندوب، وأرسلت فيدرالية فرنسا مندوبون إلى هورنو، وسجل التقرير الذي أرسله مصالي الحاج إلى المؤتمر، قطيعة نهائية مع اللجنة المركزية، وتبلور في التقرير القلق والاستياء بسبب التخلي عن الخط الثوري، واتهم المركزيين بالمبالغة في تقييم الخلافات، ورفضهم كل التزام في الكفاح الى جانب الشعبين التونسي والمغربي، كما اتهم مصالي الحاج القيادة بأنها خربت إداريا الجهاز السري - المنظمة الخاصة - . (Benjamin Stora, 1998: 214)

وفي المقابل وردا على اتهامات مصالي الحاج للجنة المركزية، دعا الأمين العام حسين لحول وجماعته من المركزيين الى عقد مؤتمرهم بالجزائر بين 13 - 16 أوت 1954 وبموجبه تم إقصاء مصالي وجماعته من مناصبهم في الحزب.(سعاد يمينة شبوط، 2015: 48)

المراجع:

- الشيخ سليمان، (2002)، الجزائر تحمل السلاح، ت: محمد حافظ الجمالي، الجزائر، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال.
- بوحوش عمار، (2015)، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962، ط3، الجزائر، دار البصائر.
- بومالي حسن، (1995)، المنظمة العسكرية السرية تتبنى الكفاح المسلح، ع2، مجلة الذاكرة، المتحف الوطني للمجاهد، ع2، الجزائر.
- بوعزيز يحيى، (2009)، الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج و اللجنة المركزية و جبهة التحرير الوطني 1946 - 1962، الجزائر، دار البصائر.
- بلوفة عبد القادر جيلالي ، (2011)، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية 1939 - 1954 في عمالة وهران، ط1، قسنطينة، دار الألمعية.
- بلحاج محمد، الحركات المناوئة وأثرها على الثورة الجزائرية، 2014 - 2015 ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة جيلالي اليااس سيدي بلعباس، الجزائر.
- بلعيد رابح، (2015)، الحركة الوطنية الجزائرية 1945 - 1954 (دراسة وثائق غير منشورة) ، الجزائر، دار بهاء الدين.
- بن خدة بن يوسف، (2012)، جذور أول نوفمبر 1954، ت: مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية للنشر و التوزيع، الجزائر.
- هلال عمار، (1995)، الحركة الوطنية بين العمل السياسي و الفعل الثوري 1947 - 1954، مجلة الذاكرة، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ع3.
- حربي محمد، (1994)، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ت: نجيب عياد و صالح المثلوثي، الجزائر، موفم للنشر.
- لونييسي ابراهيم، (1999)، أزمة حزب الشعب الجزائري، المصادر، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، ع2، الجزائر.
- لونييسي ابراهيم، (2013)، مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية، الجزائر، دار هومة.

- محساس أحمد، (2009)، الحركة الثورية في الجزائر 1916 - 1954، الجزائر، دار المعرفة.
- مريوش أحمد، (2013)، محاضرات في تاريخ الجزائر 1900 - 1954، ج2، ط1، الجزائر، مؤسسة كنوز الحكمة.
- عباس محمد، (2012)، رواد الوطنية - شهادات 28 شخصية وطنية - ، ط2 ، الجزائر، دار هومة.
- فرحات عباس، 2009، حرب الجزائر وثورتها - ليل الاستعمار - ، ت: أبو بكر رحال، الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية.
- قداش محفوظ، (2002)، الجزائر الصمود و مقومات 1830 - 1962، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
- قداش محفوظ، (2012)، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، الجزائر، دار الأمة.
- قنانش محمد، (2005)، ذكرياتي مع مشاهير الكفاح، دار القصة للنشر، الجزائر.
- شبوط سعاد يمينية، (2015)، الولاية الرابعة في مواجهة الحركات المناوئة للثورة الجزائرية 1954 - 1962، الجزائر، دار الهدى.
- شبوط سعاد يمينية، (2016)، حركة انتصار الحريات الديمقراطية MTLD (1945 - 1954) من الأزمة إلى القطيعة، مجلة المعارف للبحوث و الدراسات التاريخية، ع 8، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر.
- Achour Cheurfi, (2004), Dictionnaire de la révolution algérienne (1954-1962), Casbah edition, Alger.
- Harbi Mohammed, (1981), Les archives de la révolution algérienne, postface de Charles-Robert Ageron, les éditions jeune Afrique, Paris.
- Messali-BenkelfetDjanina,(2013), Une vie partagée avec Messali Hadj mon père , HIBR éditions, Alger.
- Ouerdane Amar, (1987), La «crise berbériste» de 1949, un conflit à plusieurs faces. In: Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, n°44, Berbères, une identité en construction, France.
- Stora Benjamin, (1998), Messali Hadj pionnier du Nationalisme Algérien, Edition l'harmattan, Paris.
- Tegua Mohamed, (1988), L'Algérie en guerre, Office des publications universitaire, Alger.

للإحالة على هذا المقال :

- عبد الصمد عصماني، (2019)، « الصراع داخل حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية (من الأزمة الإيديولوجية إلى أزمة القيادة،

ص 165-187. «المواقف، المجلد: 15، العدد: 01، سبتمبر 2019، ص.